

شعبة التاريخ والحضارة
جدع مشترك التاريخ والتراث
الفصل: الأول



السنة الجامعية: 2024-2025

المحور الثالث: المعطيات الطبيعية: الخصائص البيوجغرافية (التربة- الغطاء النباتي -

النطاقات البيوموناخية)

المحور الثالث: المعطيات الطبيعية: الخصائص البيوجغرافية (التربة- الغطاء النباتي -

النطاقات البيوموناخية)

1. الغطاء النباتي والغابوي

1.2 نظرة عامة على القطاع

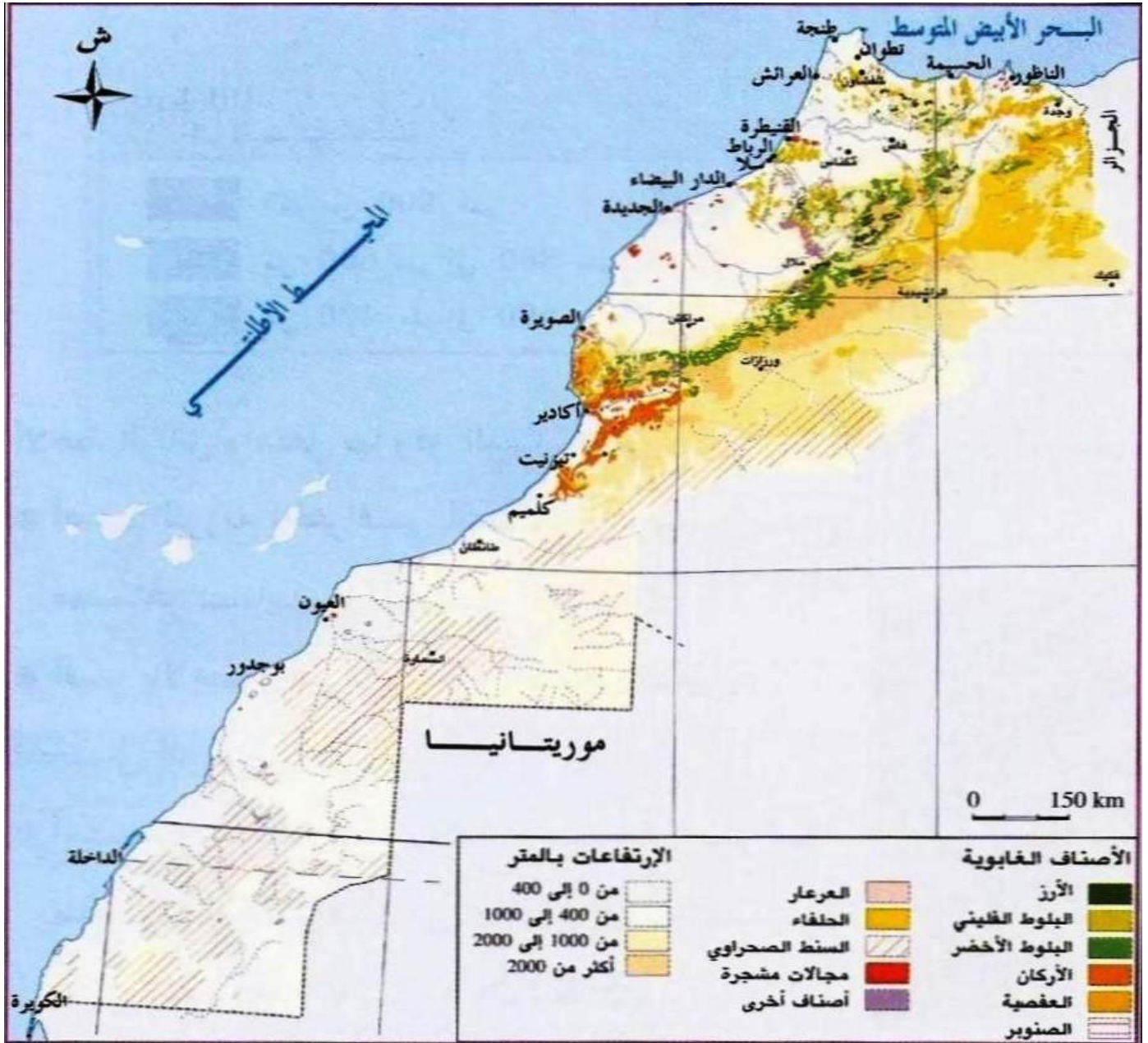
يتوفر المغرب على غطاء نباتي طبيعي مهم ومتعدد الأنواع، يغطي حوالي 12% من مساحته الإجمالية، ويشمل حوالي 7000 صنف نباتي. كما يحتوي على تنوع حيواني كبير، يضم 106 أنواع من الثدييات و326 نوعاً من الطيور. هذا التنوع البيولوجي يعد من السمات البارزة للمغرب في سياق الجغرافيا البيئية.

يتكون الغطاء النباتي المغربي من عدة أصناف رئيسية تتوزع كالتالي: البلوط الأخضر: 29%، الأركان 18%، العصفية 12%، البلوط الفليني 8%، العرعار 5%، الأرز 3%، الصنوبر 2%، بالإضافة إلى سهوب الحلفاء وغيرها 23%.

وبناءً عليه، يتوفر المغرب على أنظمة غابوية غنية ومتنوعة، لعبت على مر العصور أدواراً بيئية واجتماعية واقتصادية أساسية في التنمية المحلية والجهوية. فقد ساهمت القدرة على التأقلم والتوطن للتشكيلات الغابوية عبر التاريخ في هيكلتها وتكوينها، مما جعلها تمتد على مساحة تصل إلى 9 مليون هكتار، منها 5,8 مليون هكتار تمثل الغابات.

هذا التنوع الغابوي أسهم في تحقيق غطاء غابوي متفاوت في مختلف مناطق البلاد، حيث تتراوح النسبة بين 2% في المناطق الصحراوية إلى 42% في منطقة الريف. وتعكس هذه الفروقات أهمية المناخ والتضاريس في تشكيل الغطاء الغابوي وتوزيعه في مختلف الأقاليم المغربية.

خريطة رقم 9: توزيع أصناف الغطاء النباتي في المغرب



ومن حيث التوزيع الجغرافي، ينحصر الغطاء النباتي الغابوي بشكل رئيسي في سفوح وقمم السلاسل الجبلية الأطلسية والريفية، بالإضافة إلى بعض المناطق في المغرب الأطلنطي الشمالي، وخاصة في مناطق مثل المعمورة ومنطقة زعير.

تتميز هذه المناطق بتنوع بيئي كبير بسبب التضاريس المتنوعة والمناخ المتوسطي، مما يعزز استدامة الغطاء النباتي وتنوعه. كما أن هذه المناطق تُعدّ موطناً لعدد من الأنواع النباتية والحيوانية المهمة التي تلعب دوراً كبيراً في الحفاظ على التوازن البيئي في البلاد.

عموماً، تخضع النظم الغابوية، التي تُعدّ مكوناً أساسياً للموارد الطبيعية، للظروف المناخية السائدة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. هذه المنطقة تتميز بشكل أساسي بندرة المياه، وانقطاع التساقطات لفترات طويلة من السنة، مما يحد من نمو الأشجار الغابوية وتطورها.

في الواقع، تساهم عدة عوامل في هشاشة هذه النظم الغابوية، أبرزها تضافر عاملي الجفاف، الذي يهدد أكثر من 90% من التراب الوطني، بالإضافة إلى الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية. هذه العوامل تتسبب في تدهور الغطاء النباتي، مما يزيد من ضعف النظم الغابوية في البلاد.

نتيجة لهذه التحديات، تزداد ظاهرة التصحر التي تهدد بدرجات متفاوتة نحو 95% من الأراضي المغربية، مما يعكس أهمية الحفاظ على هذه النظم البيئية وحمايتها من التدهور المستمر.

تعد الغابات حاليًا موردًا أساسيًا للعديد من الجماعات الترابية¹، حيث يعتمدون عليها في عدة أنشطة اقتصادية واجتماعية. ومع ذلك، فإن هذا الرصيد النباتي والغابوي لا يتجدد بالسرعة الكافية، مما يجعله عرضة لعدة تهديدات بيئية. من أبرز هذه التهديدات الجفاف، الاجتثاث، الأمراض الطفيلية، الرعي الجائر، والحرائق.

نتيجة لهذه التحديات، يتعرض الغطاء النباتي الطبيعي لتراجع مستمر، حيث يُفقد حوالي 31 ألف هكتار سنويًا من الغابات. يُعتبر هذا التراجع تهديدًا خطيرًا للتوازن البيئي ويؤثر بشكل مباشر على استدامة الموارد الطبيعية في البلاد.

إن اختلال التوازنات البيئية نتيجة لضغوط الأنشطة البشرية والانعكاسات الناجمة عن التغيرات المناخية يتطلب إدراج القطاع الغابوي في صلب مشاريع التنمية المستدامة للبلاد. ذلك لضمان أن يتمكن من لعب أدواره البيئية والاجتماعية والاقتصادية بشكل فعال. تمثل المناطق الغابوية في الوقت الحالي نقاط ترابط بين عدة قطاعات ومكونات أخرى داخل المجال الترابي، حيث تقدم العديد من المنتجات والخدمات للمجتمع على عدة مستويات، بما في ذلك:

❖ على المستوى البيئي

تتميز الغابات المغربية بتعدد الأنظمة البيئية، حيث يوجد حوالي 40 نظامًا غابويًا مختلفًا، مما يعكس تنوعًا بيولوجيًا ملحوظًا يشمل أنواعًا نباتية متنوعة، فقريات، بالإضافة إلى حيوانات أخرى. هذا التنوع الكبير يجعل المغرب يحتل المرتبة الثانية من حيث التنوع البيولوجي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، بعد تركيا.

تلعب النظم الغابوية المغربية، عبر وظائفها المتعددة، أدوارًا حيوية في مكافحة التصحر، المحافظة على التنوع البيولوجي، وهيكلة المجال الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك، تسهم في مجموعة من الأدوار الأخرى التي تتجلى بشكل خاص في:

- ✓ مكافحة التعرية المائية المتمثلة في انجراف التربة.
- ✓ مكافحة التعرية الريحية المتمثلة في زحف الرمال بالمناطق الساحلية والقارية.
- ✓ -المحافظة على خصوبة التربة وزيادة إنتاجية الأراضي الزراعية.
- ✓ -تحسين النظام المائي من خلال تغذية الفرشة المائية والينابيع وتحسين جودتها مع تقليص حدة السيول.
- ✓ -حماية المنشآت والبنيات التحتية الأساسية عبر الحد من آثار الفيضانات والأحداث المناخية القصوى.
- ✓ وبالإضافة إلى هذه الأدوار، تمكن التشكيلات الغابوية من امتصاص وتخزين ثاني أكسيد الكربون (CO2)

¹المملكة المغربية، مديرية إعداد التراب الوطني 2000: المجال المغربي- واقع الحال، منشورات مديرية إعداد التراب الوطني، مطبعة عكاظ، الطبعة الثانية، الرباط. ص، 35.

وعليه، فإن تحقيق التنمية المستدامة وتجنب الاختلالات غير القابلة للإصلاح في النظم البيئية يعتمد على الاستثمار في صيانة وتعزيز الأدوار والوظائف البيئية التي تم ذكرها سابقاً.

❖ على المستوى الاجتماعي

يمثل سكان المناطق الغابوية حوالي 7 ملايين نسمة، حيث يعتمد نمط عيشهم بشكل أساسي على الأنشطة القروية. وتعتبر الغابات بالنسبة لهم مجالاً حيويًا يستمدون منه سبل العيش من خلال أنشطة تربية المواشي (التي أصبحت تعتمد بشكل مستمر على المجالات الغابوية طوال السنة) وجمع المواد الغابوية الخشبية وغير الخشبية.

وعلاوة على ذلك، تُساهم المجالات الغابوية في هيكلة المجال الطبيعي وتحسين جودة حياة السكان من خلال توفير فضاءات للنزهة والترفيه، فضلاً عن تحسين جودة الهواء.

وبناءً عليه، يُعد التفاعل بين المجال الغابوي والسكان مدخلاً أساسياً لإعداد المشاريع التنموية، سواء كانت متعلقة بالتنمية البشرية أو المستدامة.

❖ على المستوى الاقتصادي

تلعب المناطق الغابوية أدواراً اقتصادية من خلال توفير العديد من المنتجات والخدمات التجارية وغير التجارية، مما يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الاقتصاد المحلي والوطني. يتجسد ذلك في عدة جوانب مثل: خلق أكثر من 10 ملايين يوم عمل سنوياً، توفير المواد الأولية للعديد من الوحدات الصناعية، ومساهمة المراعي الغابوية في الحصيد العلفية الوطنية. إضافة إلى ذلك، تمثل الغابة مصدراً مهماً للطاقة، خاصة في المناطق القروية.

وبالتالي، فإن إنعاش النمو المستدام والتوفيق بين تدبير الموارد الغابوية وخلق فرص الشغل وإنتاج الثروة لتحقيق تنمية بشرية يستوجب رؤية استراتيجية، تدرج في إطار منظور يدمج الاقتصاد الأخضر في التنمية والنمو الاقتصادي للبلاد، وتمكن من خلق وتراكم الثروة دون المساس باستدامة الغابة ووظائفه.

2.2 التحديات الكبرى التي تواجه القطاع

تمثل المناطق الغابوية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، مجالات متعددة الوظائف، وتخضع لضغوط طبيعية وبشرية، والتي رغم قدرة النظم الغابوية على التأقلم قد يهدد توازنها إن هي مُورست بمستوى يفوق حدها الأقصى على المقاومة.

لذا، فإن نجاعة التدبير المستدام للغابات تكمن في تفعيل استراتيجية شمولية لإعداد المجال القروي، وفق منطق استباقي، وتنفيذ الإجراءات التصحيحية التي تدمج جميع المكونات المتعلقة بالقطاع الغابوي ومحيطه.

وعليه، فإن هذا التوجه لا يمكن بلورته إلا على أساس الأخذ بعين الاعتبار منحى العوامل الكبرى التي تؤثر على دينامية النظام الغابوي، والتي تترجم عبر:

- إشراك الساكنة في مشاريع التنمية، وإيجاد صيغ لتصالح السكان والمجالات الغابوية بغية الحفاظ على الثروات الطبيعية بشكل عام والغطاء النباتي بشكل خاص.

- التنسيق والتكامل بين سياسات التنمية (تجنب المقاربة القطاعية في إنجاز المشاريع، والتي لا تدمج البعد البيئي إلا بشكل جزئي)

- أخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية في إطار إرادة سياسية للتنمية المستدامة.

انطلاقاً من هاته الوضعية، وبهدف مواصلة مجهودات التدبير المستدام للغابات التي تمت مباشرتها على مدى عدة سنوات مضت، لاتزال هناك تحديات كبيرة يجب رفعها سواء على المستوى البيئي أو على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، تضمن مواصلة حماية الثروة الحالية وإحياء النظم الغابوية والتدخل على مستوى مختلف واجهات القطاع، للحد من مصادر التدهور والإسهام في إعادة التوازنات البيئية العامة.